

مستقبل صناعة البتروكيماويات والتعاون الصيني السعودي

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك، كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند -أو أي جزء منه- أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدي الدراسة، ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.

تواجه صناعة البتروكيماويات العالمية تحديات من النمو الاقتصادي البطيء، وزيادة تقلب أسعار المواد الخام، وزيادة الحواجز الجيوسياسية والتجارية، وتزايد متطلبات الصحة والسلامة والبيئة، وتحتاج إلى تعزيز مرونتها حتى تتمكن من تحقيق النمو في المستقبل. قد يشمل هذا التحسين إستراتيجيات محفظة المواد الخام المرنة، وتسهيل الوصول إلى وسائل النقل، ومحاظف المنتجات المرنة، والتكامل العمودي على طول سلسلة الإمداد. ومع ذلك، سيكون الابتكار مهمًا على المدى البعيد للمشاركين في السوق للاستفادة من الهوامش الأكبر المتاحة في قطاعات المنتجات النهائية عالية الجودة. كما ستساعد الحلول الرقمية الشاملة وإدارة المعلومات والتخطيط الإستراتيجي المشاركين على تحسين قدرتهم التنافسية.

توجد إمكانية لزيادة التعاون التجاري والاستثماري الصيني السعودي في قطاع البتروكيماويات، بناءً على نقاط القوة التكميلية وخطط التنمية لكلتا الدولتين في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) ورؤية السعودية 2030. يمكن لاتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين أن تسهل أيضًا التقارب التنظيمي والمزيد من التعويضات في التجارة الحرة. فضلًا عن ذلك، يمكن أن يؤدي خفض تعريفات الواردات الصينية على منتجات دول مجلس التعاون الخليجي وتخفيف الحواجز غير الجمركية إلى تحسين الأداء المالي وإمكانية الاستثمار لقطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. يمكن أن تعكس دول مجلس التعاون الخليجي هذه الإجراءات بالنسبة لصادرات الصين من المنتجات البتروكيماوية النهائية.

كان لجائحة كوفيد-19 والاستجابات لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي. فقد عانت القطاعات الاستهلاكية الرئيسية للبتروكيماويات من تراجع في الطلب، بما في ذلك قطاعات السيارات والأجهزة والبناء والمنسوجات. كما تختلف مخارج إنتاج البتروكيماويات باختلاف المناطق والدول، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي والصين الأقل تضرراً. تؤدي بعض العوامل إلى إحداث تغييرات في صناعة البتروكيماويات، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة تقلب أسعار المواد الخام وزيادة العوائق الجيوسياسية والتجارية والقلق المتزايد بشأن معايير الصحة والسلامة والبيئة (HSE).

كيف يمكن لشركات البتروكيماويات أن تصمد أمام الاضطراب الحالي للاقتصاد الكلي والصناعي؟ تتمثل الاستجابة الأساسية في تعزيز الانضباط المالي والكفاءة التشغيلية لضمان وجود سيولة كافية وميزانية عمومية قوية. تعتبر المرونة والاختيارية من الإستراتيجيات المفيدة عبر سلسلة القيمة لقطاع صناعة البتروكيماويات. الجدير بالذكر أنه في القطاعات المعنية بعمليات الاستكشاف والإنتاج، سيتمكن ذلك المنتجين من تعديل محفظة المواد الخام الخاصة بهم بناءً على الأسعار وتوفر المواد الخام المنافسة. أما في القطاعات المعنية بالعمليات الوسطى، فتمثل الأولويات الرئيسية في تأمين الوصول إلى المواد الخام التي تدخل في صناعة البتروكيماويات ووجود خطوط أنابيب وسعات تخزين والقدرة على الوصول إلى الأسواق المستهدفة. وأخيراً فإنه في القطاعات المعنية بالعمليات النهائية، يمكن أن تسهل محافظ المنتجات المرنة إعادة توزيع المبيعات بشكل فعال على المناطق الجغرافية. ومع ذلك، سيتعين على قطاع البتروكيماويات على المدى البعيد إعطاء الأولوية للابتكار ليكون قادراً على الاستفادة من الهوامش الأكبر المتاحة في قطاعات المنتجات النهائية عالية الجودة، مثل المواد الكيميائية للإلكترونيات والأغشية عالية الجودة والمواد القابلة للتحلل.

تلعب الصين والمملكة العربية السعودية دوراً مهماً في أسواق البتروكيماويات العالمية. ويمكن لكلتا الدولتين أن تحققا تعاوناً وثيقاً على طول سلسلة الإمداد للبتروكيماويات وأن تعززا النظام البيئي الداعم للتنمية الصناعية تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق الصينية والرؤية السعودية 2030. يبلغ إجمالي النفقات الرأسمالية لاستثمار المملكة العربية السعودية في مشاريع البتروكيماويات بالصين 35 مليار دولار، بإنتاج متوقع يبلغ 21.7 مليون طن بحلول عام 2025. وتبلغ النفقات الرأسمالية لاستثمار الصين في مشاريع البتروكيماويات بالمملكة العربية السعودية 12.5 مليار دولار فقط، بإنتاج متوقع يبلغ 5 ملايين طن بحلول عام 2025. ومن الضروري لكلا الجانبين تخفيف العوائق التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين الشفافية والمساواة في السياسات ذات الصلة، وتسهيل مشاريع محددة من خلال استخدام الحوافز لمعالجة هذا الاختلاف.

وإلى جانب الإطار الثنائي بين المملكة العربية السعودية والصين، يمكن للمملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً إستراتيجياً أكثر في تعزيز مناطق اقتصادية جديدة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكن أن تكون اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين هي الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف. يمكن أن يؤدي خفض تعريفات الواردات الصينية على منتجات دول مجلس التعاون الخليجي وتخفيف الحواجز غير الجمركية إلى تحسين الأداء المالي وإمكانية الاستثمار لقطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. يمكن أن تعكس دول مجلس التعاون الخليجي هذه الإجراءات بالنسبة للصادرات الصينية من المنتجات البتروكيماوية النهائية. كما يمكن لإطار اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين أن يسهل التقارب التنظيمي والمزيد من التجارة الحرة، وإعادة بناء الثقة في التجارة العالمية والتعاون الاستثماري.

خلفية عن ورشة العمل

والكيماويات. وكانت تهدف إلى تحديد التحديات والفرص في صناعة البتروكيماويات والتعاون الصيني السعودي. دارت المناقشات الرئيسية في هذه الورشة حول ما يلي:

ما التوقعات على المدى القصير والمتوسط لصناعة البتروكيماويات؟

ما أفضل الإستراتيجيات للتعامل مع اضطراب السوق الحالي وتخفيف المخاطر المستقبلية؟

ما المجالات الواعدة للتعاون الصيني السعودي؟ وما أطر السياسات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف التي يمكن أن تساعد في تسهيل هذه العملية؟

كيف يساهم التعاون المكثف في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية ذات الصلة؟

تعد هذه الورشة الرابعة في سلسلة ورش العمل التي يقيمها مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) والتي تدرس مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور المملكة العربية السعودية والخطة الإستراتيجية لرؤية السعودية 2030. وتهدف إلى تحسين فهم السياسات الرئيسية والقوى المحركة حول التنمية الصناعية وتحول الطاقة في المملكة العربية السعودية والصين. وعلى عكس ورش العمل السابقة، عُقدت هذه الورشة افتراضياً بسبب جائحة كوفيد-19.

عقدت هذه الورشة في 14 سبتمبر 2020، وجمعت أكثر من 40 خبيراً في السياسات البتروكيماوية وفي الصناعة من المملكة العربية السعودية والصين وأماكن أخرى، وذلك من خلال الشراكة بين كابسارك ومعهد بحوث الاقتصاد والتنمية لشركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك) والاتحاد الخليجي للبتروكيماويات

تزايد عدم اليقين العالمي

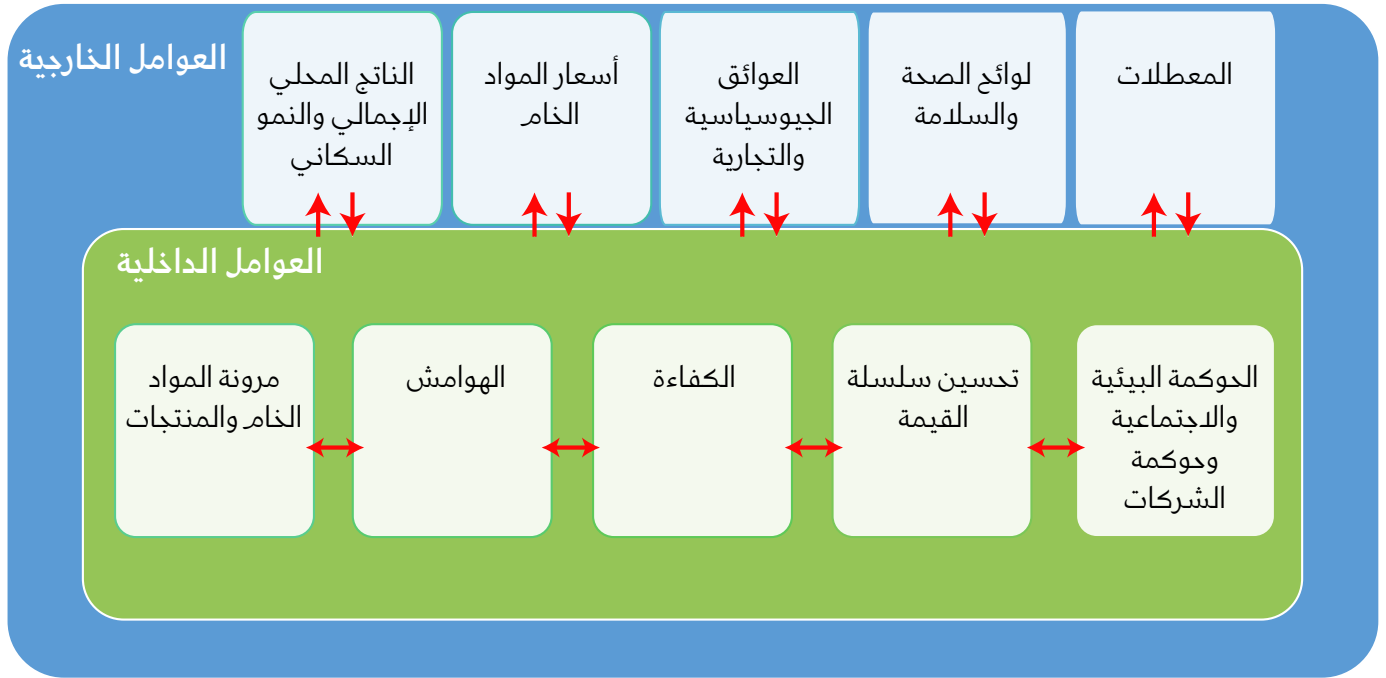
ونتجت عن عمليات الإغلاق اختلافات إقليمية في الإنتاج الصناعي. ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2020، انخفض إنتاج البتروكيماويات العالمي بنسبة 3.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، وانخفض إنتاج البتروكيماويات في دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة بنسبة 5.2%. وكان الإنتاج الصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي والصين الأقل تأثراً حتى الآن، إذ انخفض إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.0% والصين بنسبة 2.1% في الفترة ذاتها. وتمكنت الصين من عكس هذا الانخفاض بزيادة شهرية في الإنتاج من شهر أبريل إلى يونيو. وفي حين أجلت العديد من الدول الأخرى أو ألغت خططها لزيادة السعة، سارت مشاريع المصافي وتكسير النفط الصينية وفقاً للجدول الزمني.

تؤثر التقلبات المتزايدة في أسعار النفط والغاز سلباً على هوامش منتجي البتروكيماويات. تزيد قوة الجغرافيا السياسية وأنظمة التجارة الخارجية سريعة التغير من المخاطر على سلاسل الإمداد العالمية للبتروكيماويات. بالإضافة إلى ذلك، تفرض المخاوف المتزايدة بشأن معايير الصحة والسلامة والبيئة (HSE) متطلبات إضافية لاستدامة إنتاج البتروكيماويات. تحرك كل هذه الاضطرابات والشكوك الموضحة في الشكل (1)، من بين أمور أخرى، عجلة التحول في صناعة البتروكيماويات.

كان لجائحة كوفيد-19 والاستجابات لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي. وقد توقعت بعض التقديرات انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.5-3% في عام 2020. وانخفضت الصادرات العالمية بنسبة 15% في الربع الثاني من عام 2020. كما أن المؤشرات الاقتصادية الأخرى، مثل البطالة ومؤشرات التصنيع (أي مؤشر مدير المشتريات) ومبيعات التجزئة، كانت سلبية. ومع ذلك، تختلف هذه المؤشرات الاقتصادية العالمية اختلافاً كبيراً بين المناطق والدول. انخفض الناتج المحلي الإجمالي للهند والمملكة المتحدة في الربع الثاني من عام 2020 بأكثر من 20%. وشهدت دول أخرى، مثل كوريا الجنوبية وروسيا، انكماشاً ربع سنوي أقل حدة بنسبة 3.2-3%. وانخفض إجمالي صادرات أمريكا الشمالية خلال نفس الفترة بنسبة 24.5%، مقارنة بـ 5.1% في آسيا.

لم تسلم صناعة البتروكيماويات من التباطؤ في النمو الاقتصادي. فقد عانت القطاعات الاستهلاكية الرئيسية، بما في ذلك السيارات والأجهزة والبناء والمنسوجات، من تراجع في الطلب بسبب الإغلاق العالمي. ومن المتوقع أن تنتعش قطاعات الأجهزة والمنسوجات والبناء على المدى القصير والمتوسط، في حين أن انخفاض الطلب على المنتجات البتروكيماوية من صناعات السيارات والطيران قد يصبح نظامي.

الشكل 1. مستقبل البتروكيماويات - العوامل الخارجية والداخلية.



المصدر: كابسارك.

تعزير الثبات من خلال المرونة والابتكار

والعمليات الكيميائية. يوفر هذا التكامل مرونة عالية في عروض المنتجات واستخدام المواد الخام (الشكل 2).

يمكن للشركات أيضًا تطوير وتنفيذ مجموعة متنوعة من إستراتيجيات التكيف الخاصة بصناعة البتروكيماويات. كما يمكن جعل كل قطاع في سلسلة القيمة للصناعة أكثر مرونة للاضطرابات الحالية والمحتملة في السوق.

في القطاع المعني بعمليات الاستكشاف والإنتاج، تمنح أسعار المدخلات المتقلبة المنتجين الأكثر مرونة ميزة تنافسية. ويمكنهم بالاعتماد على حالة السوق تحديد ما إذا كان سيتم استخراج سوائل الغاز الطبيعي (NGLs) و / أو إزالة الإيثان من الغاز الطبيعي أو الاحتفاظ به في التيار الأصلي أو الأساسي. كما يمكنهم اختيار تحويل النفط الخام إلى وقود أو مواد كيميائية، وتعديل محفظة المواد الخام بناءً على أسعار المواد الخام المنافسة مثل الإيثان والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي والبروبان والنفثا.

في القطاع المعني بالعمليات الوسطى / النقل، تتمثل مجالات التركيز الرئيسية في ضمان توفر الإمداد - من خلال تأمين الحصول على قدرات كافية لاستخراج المواد الخام وخطوط الأنابيب والتخزين - والقدرة على الوصول إلى الأسواق المستهدفة (التي قد تتغير بسرعة) وبطريقة فعالة من حيث الوقت والتكلفة.

في القطاع المعني بالعمليات النهائية، تعتبر مرونة عروض المنتجات أمرًا ضروريًا بسبب التقلبات في مستويات الطلب والهامش. ونظرًا لتعطل بعض الصناعات الاستهلاكية الرئيسية، مثل السيارات أو الطيران، يتغير هيكل الطلب على المنتجات البتروكيماوية. ويمكن أن تسهل محافظ المنتجات المرنة أيضًا إعادة التوزيع بشكل فعال للمبيعات عبر المناطق الجغرافية وقنوات التوزيع.

نظرًا لانتشار الموجة الثانية من جائحة كوفيد-19 في العديد من الدول، يصعب تقدير الحجم النهائي للتأثير الذي سيحدث على الاقتصاد العالمي وقطاع البتروكيماويات، حيث تأثر كل مشارك في الصناعة تقريبًا بهذه الاضطرابات، ومن المرجح أن تظهر المزيد من التحديات. ولكن كيف يمكن لشركات البتروكيماويات أن تصمد أمام هذا الضغط وعدم اليقين؟

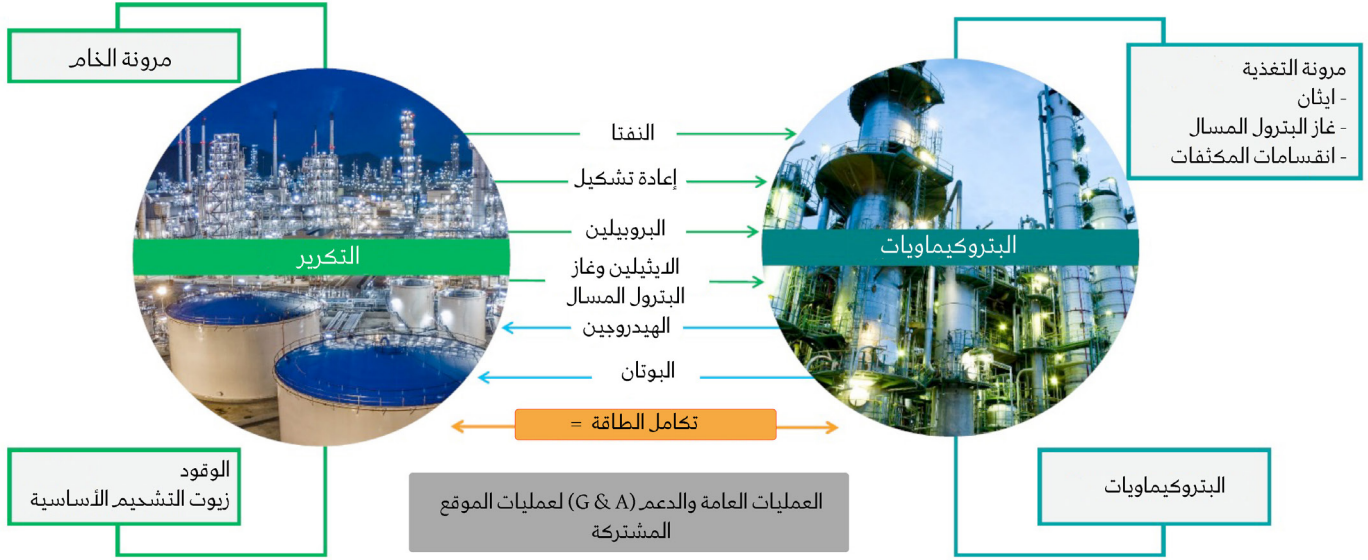
إن الاستجابة الأولى والأكثر وضوحًا لهذا الاضطراب في الاقتصاد الكلي والصناعة هي أن تضمن الشركات توفر سيولة كافية لديها وأن تحافظ على قوة الميزانيات العمومية. ويعد الانضباط المالي والكفاءة التشغيلية من الأدوات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف. على سبيل المثال، قررت العديد من الجهات الفعالة في الصناعة بالفعل خفض إنفاقها الرأسمالي، مما أدى إلى إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الجديدة. وتشمل هذه المشاريع مشروع تكسير الإيثان والبولي إيثيلين المتكامل في كازاخستان الذي تم إلغاؤه، وتوسعة مشروع تكسير Corunna الذي تم تعليقه، ومشاريع البولي أوليفين التي تم تأجيلها في تكساس ولوزيانا، من بين مشاريع أخرى.

يمكن للشركات ذات الأداء القوي والميزانيات العمومية القوية استغلال الاضطرابات الحالية في السوق للحصول على فرص شراء الأصول الفريدة ودمجها والاستحواذ عليها لتعزيز مزاياها التنافسية. ويمكن للشركات تحسين مكانتها العالمية بالاعتماد على الهياكل الحالية وإستراتيجيات التنمية، وذلك عن طريق إضافة الأصول التي يمكن أن تساعد على دخول الأسواق مع توقعات قوية للطلب (على سبيل المثال، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ)، والوصول إلى المواد الخام ذات الأسعار المعقولة (على سبيل المثال، في الشرق الأوسط) أو الاستفادة من اتجاهات إعادة التصنيع في الاقتصادات المتقدمة.

أصبح التكامل العمودي على طول سلسلة القيمة اتجاهًا عالميًا في صناعة البتروكيماويات، وتحديدًا في التكرير

تعزيز الثبات من خلال المرونة والابتكار

الشكل 2. تعزيز المرونة في العمليات البتروكيمياوية المتكاملة.



المصدر: معهد بحوث الاقتصاد والتنمية لشركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك)

التي يتم أخذها في الاعتبار بشكل كبير في اللوائح الحكومية، أن تقوم بتحسين الاستدامة البيئية لصناعة البتروكيمياويات. وتعد الابتكارات في الحلول الرقمية الشاملة وإدارة المعلومات والتخطيط الإستراتيجي أمراً بالغ الأهمية، مما يزيد من المرونة والاختيارية في بيئة السوق الصعبة.

سيتمتع على شركات البتروكيمياويات على المدى البعيد إعطاء الأولوية لابتكاراتها وتدفعاتها البحثية للاستفادة من الهوامش الأكبر المتوفرة في قطاعات سوق المنتجات الجديدة والعالية الجودة، مثل المواد الكيميائية للإلكترونيات والأغشية المتطورة والمواد القابلة للتحلل. يمكن للتقنيات والعمليات الجديدة،

تعزير الرخاء من خلال توثيق التعاون الصيني السعودي

يعمل باستخدام الخام السعودي المستورد. وتبع ذلك العديد من المشاريع الكيماوية البحتة، بمساعدة من شركة سابق، وهناك المزيد في طور الإعداد (انظر الشكل 3). ويبلغ إجمالي النفقات الرأسمالية لهذه المشاريع 35 مليار دولار، وإنتاج متوقع يبلغ 21.7 مليون طن بحلول عام 2025.

على النقيض من ذلك، لا تزال المشاريع المشتركة بين المملكة العربية السعودية والصين في السوق السعودية معتدلة نسبياً من حيث عدد المشاريع ومخارجاتها المتوقعة. وتعتبر مصفاة ينبع المشروع التشغيلي الوحيد في الوقت الحالي، مع مصنع جازان للبتروكيماويات - أول مشروع تصنيع مشترك - من المتوقع أن يتم تشغيله على ثلاث مراحل. وسيبلغ إجمالي النفقات الرأسمالية لهذه المشاريع 12.5 مليار دولار وسيصل إنتاجها إلى 5 ملايين طن بحلول عام 2025.

لا يمكن تفسير هذا التناقض في عصر سلاسل القيمة العالمية من خلال السوق المحلية الصغيرة في المملكة العربية السعودية. تشمل بعض العوائق التي تواجه زيادة المشاريع المشتركة في المملكة العربية السعودية والتي حددها المشاركون في ورشة العمل زيادة تكاليف العمالة، ومستويات المنافسة العالية، ونقص المجموعات التصنيعية. ومع ذلك، تتم موازنة هذه العوامل من خلال المزايا الدائمة للنظام البيئي الصناعي السعودي، مثل انخفاض تكاليف المواد الخام، وانخفاض ضرائب التصدير والاستيراد، والبنية التحتية السليمة، والقرب من الأسواق الأوروبية والأفريقية والآسيوية.

يكمن دور الصين المهم في سلسلة القيمة العالمية في نظام التصنيع الشامل. إذ إن لديها أكبر قدرة إنتاجية، وأكبر مجموعة متنوعة من المنتجات، وتجمعات مجهزة جيداً لعمليات الاستكشاف والاستخراج والعمليات النهائية. يمكن لهذا النظام أن يقلل من التكاليف

أحرزت الصين والمملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية في العقود الأخيرة، إذ قفزت التجارة الصينية السعودية من 0.4 مليار دولار في عام 1990 إلى أكثر من 405 مليار دولار في عام 2019. وعلى الرغم من تخلف قطاع البتروكيماويات عن قطاع الوقود، إلا أنه يمثل حصة كبيرة في التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار. كما زادت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الكيماوية إلى الصين عشرين ضعفاً في الفترة من عام 1998 إلى عام 2018، من أقل من مليون طن إلى ما يقارب 20 مليون طن. وزادت قيمة صادرات الكيماويات من 300 مليون دولار إلى أكثر من 15.3 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وهذا يجعل الصين أكبر سوق لصناعة الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تمثل 24% من إجمالي صادراتها، وتمثل المملكة العربية السعودية أكثر من 60% من صادرات الكيماويات الخليجية إلى الصين.

أدى النمو المذهل للصين والمملكة العربية السعودية إلى حدوث تغيرات كبيرة في حصصهما السوقية في صناعة البتروكيماويات العالمية. وزادت الصين حصتها بأكثر من ثلاثة أضعاف من حوالي 10% في عام 2000 إلى 35% في عام 2019، مما يجعلها أكبر منتج للمواد الكيماوية في العالم. كما ضاعفت دول مجلس التعاون الخليجي حصتها السوقية خلال الفترة ذاتها من 3.2% في عام 2000 إلى 7.9% في عام 2019، حيث ساهمت المملكة العربية السعودية بأكثر من ثلثي هذا النمو.

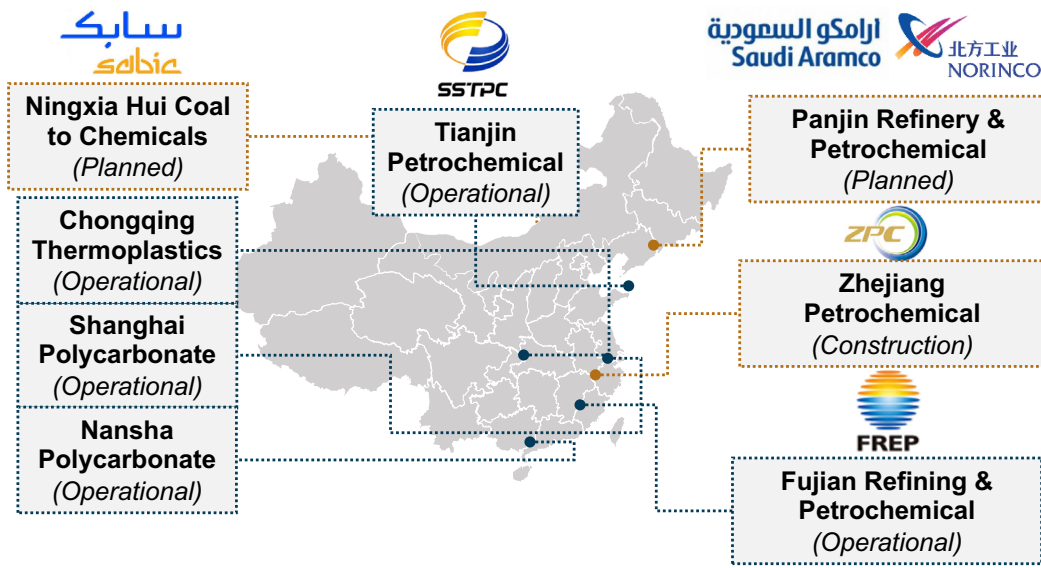
وجاءت التدفقات الاستثمارية والمشاريع المشتركة في أعقاب توسع التجارة الثنائية. إذ كانت المملكة العربية السعودية حريصة على استيعاب نمو سوق الصين المحلي للبتروكيماويات مع توسعها المستمر. وقامت بذلك من خلال مشاريع مشتركة مع المنتجين الصينيين. كان المشروع الأول عبارة عن مصنع تكرير متكامل للبتروكيماويات - شركة فوجيان للتكرير والبتروكيماويات - بمساعدة من شركة أرامكو السعودية،

تعزيز الرضاء من خلال توثيق التعاون الصيني السعودي

والتعاون التجاري والتكنولوجي مع الدول الأخرى. وفي ظل هذه الإستراتيجية الجديدة، سيظل الانفتاح المتزايد للسوق المحلية الصينية والتعاون الصناعي العالمي من الأولويات.

على طول السلسلة وأن يفتح الفرص من خلال التعاون الفعال بين الصناعات والقطاعات. ولقد قررت الحكومة الصينية تعزيز "التداول المزدوج" للنمو الاقتصادي في المستقبل، مع التركيز بشكل أكبر على تحفيز الإنتاج المحلي والتوزيع والاستهلاك مع الحفاظ على الاستثمار

الشكل 3. مشاريع البتروكيماويات بين المملكة العربية السعودية والصين.



المصدر: الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات.

في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تشمل هذه التدابير إعفاءات محددة من الضرائب والرسوم (أو تخفيضات)، وشروط تمويل ملائمة (مثل معدلات القروض والضمانات)، وتطوير البنية التحتية اللوجستية واستعجال عمليات الموافقة. وأخيراً، يمكن للمملكة العربية السعودية والصين، بصفتها منتجين رائدين، تشكيل إستراتيجيات وشراكات على المدى البعيد قد تكون مفيدة للطرفين، وتضيف قيمة وتتجاوز العلاقة التقليدية بين البائع والمشتري. يمكن لهذه الشراكة طويلة المدى أن تساعد في إعداد كلتا الدولتين لمراحل التنمية التالية.

يمكن للمزايا التكميلية للعلاقة بين المملكة العربية السعودية والصين أن تعزز الأنشطة التجارية والاستثمارية في قطاع البتروكيماويات. ويستلزم الربط بين مبادرة الحزام والطريق ورؤية 2030 أيضاً التعاون في مجالات البنية التحتية والتمويل والسياسة والثقافة، التي يمكن أن تعزز النظام البيئي الداعم لسلسلة قيمة صناعة البتروكيماويات. وفي الوقت ذاته، يظل التركيز على تقليل الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمان أن تكون السياسات ذات الصلة شفافة وفعالة أمراً بالغ الأهمية. كما يمكن أن تساهم السياسات المحلية والتدابير التكتيكية الهادفة إلى تسهيل مشاريع محددة

تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال إطار إقليمي

بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية التي بدأت في عام 2002 مثلاً آخر على التعاون متعدد الأطراف. ووافقت هذه الدول على تعزيز قواعد ومعايير الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لمجموعة أوسع لتعزيز التعاون الدولي في التجارة والاستثمار. أشار المشاركون في الندوة الافتراضية إلى أن الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة يمكنها تحسين الثقة المتبادلة والتكامل الاقتصادي في المنطقة، وتخفيف تأثير جائحة كوفيد-19 وتراجع العولمة. كما وقع خمسة شركاء إقليميين (الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا) وعشرة أعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا رسمياً على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في 15 نوفمبر، مما يجعلها أكبر اتفاقية في التاريخ للتجارة الحرة.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية وغيرها من المنتجين في دول مجلس التعاون الخليجي، قد تتعرض تنافسية الأسعار واللوائح التنظيمية المحلية غير المشددة نسبياً حول البتروكيماويات إلى ضغوط إذ تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ضغوطاً مالية متزايدة. ومع ذلك، فإن وفرة المواد الخام وقربها من مراكز الاستهلاك لا تزال تمثل مزاياها الأساسية. تكمن نقاط الضعف في قطاع البتروكيماويات بالنسبة للصين في اعتمادها على المواد الخام وبعض واردات البتروكيماويات الأساسية. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين في العقد الحالي 2020 مقارنةً بالعقد الماضي 2010، إلا أن تطويرها للصناعات الجديدة مثل السيارات الكهربائية واتصالات الجيل الخامس والإلكترونيات والأغشية، سيستمر في تحريك طلبها على المنتجات البتروكيماوية. ويمكن لاتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين أن تعزز مرونة سلسلة امداد البتروكيماويات العالمية وأن تخلق نمواً اقتصادياً جديداً في المنطقة. ويمكن أن يكون تأثيرها المحتمل على التكامل الاقتصادي والاجتماعي أعمق من ذلك، مما يعيد بناء الثقة في تعاون يتمحور حول سلسلة الإمداد الصناعية على المستويين الإقليمي والعالمية.

إلى جانب الإطار الثنائي بين المملكة العربية السعودية والصين، يمكن للمملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً إستراتيجياً ومهماً في تعزيز مناطق اقتصادية جديدة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظراً لموقعها الجغرافي ونظامها الضريبي التفضيلي مع معظم الدول المجاورة.

يمكن أن تكون اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين هي الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف. كما يمكن أن يؤدي تخفيض تعريفات الواردات الصينية على منتجات دول مجلس التعاون الخليجي وتخفيف العوائق غير الجمركية إلى تحسين الأداء المالي والإمكانات الاستثمارية لقطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تعكس دول مجلس التعاون الخليجي هذه الإجراءات بالنسبة للصادرات الصينية من المنتجات البتروكيماوية النهائية. ويمكن لإطار اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين أن يسهل أيضاً التقارب التنظيمي والمزيد من التجارة الحرة، مما يزيد من تعزيز التعاون الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التعاون الصناعي والتجاري بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا كان مثلاً رائعاً. إذ نمت التجارة بين الصين وأعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل سريع، حيث تمثل 50% من إجمالي التجارة العالمية لكلا الطرفين. ستون بالمائة من التجارة بين الطرفين في المنتجات والمكونات الوسيطة، مما يعكس تعاوناً متكاملًا للغاية على طول سلسلة الإمداد الصناعية. ويمكن أن يُعزى هذا النمو إلى حد كبير إلى الإطار الذي أنشأته منطقة التجارة الحرة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين. كما تعد التجمعات الصناعية المنشأة بشكل مشترك إستراتيجية فعالة لتوسيع السوق الإقليمية، وتشمل منطقة رايونغ الصناعية التايوانية - الصينية وتجمع موروالي الصناعي في إندونيسيا.

تعد الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)

شارك كابسارك ومعهد بحوث الاقتصاد والتنمية لشركة البترول والكيماويات الصينية والاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات في تنظيم هذه الورشة التي عقدت كندوة افتراضية في 14 سبتمبر 2020، وجمعت أكثر من 40 خبيراً من دول مجلس التعاون الخليجي والصين ومناطق أخرى. ناقش ممثلو صناعة البتروكيماويات والمراكز البحثية خلالها توقعاتهم حول أسواق البتروكيماويات العالمية، والفرص والتحديات التي تواجهها الصين والمملكة العربية السعودية، واحتمالات التعاون الثنائي والإقليمي.

قائمة المثشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي ومناطق أخرى:

علي العسيري: الرئيس التنفيذي لشركة كيماناول - المملكة العربية السعودية

أسيل البسام: أخصائي بحوث في الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات - الإمارات العربية المتحدة

فيصل الفقير: الرئيس التنفيذي لشركة صدارة للكيماويات - المملكة العربية السعودية

عبد الرحمن السماعيل: الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم) - المملكة العربية السعودية

عبد العزيز الجربوع: الرئيس السابق لمجلس إدارة سابك - المملكة العربية السعودية

فهد المطرفي: الرئيس التنفيذي للشركة المتقدمة للبتروكيماويات - المملكة العربية السعودية

رائد المستنير: باحث مشارك في مركز كابسارك - المملكة العربية السعودية

ماجد المنيف: الأمين العام للجنة العليا للهيدروكربونات - المملكة العربية السعودية

مطلق المريشد: الرئيس التنفيذي لشركة التصنيع السعودية

امتنان المبارك: مدير مكلف لإدارة إستراتيجيات البحوث في مركز كابسارك - المملكة العربية السعودية

عايد المطيري: نائب الرئيس للإستراتيجية والتطوير المؤسسي في شركة معادن - المملكة العربية السعودية

مانع القرني: شركة سابك السعودية

عبد الوهاب السعدون: الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات - الإمارات العربية المتحدة

أحمد الصالح: مدير الأعمال العالمية - إيثيلين جلايكول، شركة ايكويت (EQUATE) للبتروكيماويات في الكويت

عبدالله السالم: الرئيس التنفيذي لشركة نماء للكيماويات - المملكة العربية السعودية

عبد الهادي السحيمي: الرئيس التنفيذي في شركة شيفرون فيليبس السعودية (S-Chem)

فهد التركي: نائب الرئيس للأبحاث في مركز كابسارك - المملكة العربية السعودية

محمد الوادعي: رئيس شركة الفارابي للبتروكيماويات - المملكة العربية السعودية

أوديت أرورا: رئيس شؤون اللجان والبحوث الاقتصادية، الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، الإمارات العربية المتحدة

صالح باحمدان: الرئيس التنفيذي لشركة سبكييم السعودية

دونمي تشن: زميل باحث في مركز كابسارك - المملكة العربية السعودية

قائمة المشاركين من الصين

جياو يو: نائب رئيس معهد سينوبك لبحوث الاقتصاد والتنمية في الصين

يي باي: نائب رئيس المعهد الوطني الصيني لتخطيط البترول والكيماويات في الصين

غوانغليان بانغ: الأمين العام للجنة تعاون الدولي والشركات الأجنبية في اتحاد الصناعات البترولية والكيماوية الصيني

ثياو مينغ كي: المدير العام لمعهد التسويق - معهد سينوبك لبحوث الاقتصاد والتنمية، الصين

تشنين جو: نائب مدير إدارة الاستثمار والتمويل في الشركة الصينية الدولية للاستشارات الهندسية

جيانتاو يان: الرئيس التنفيذي للإستراتيجية في شركة Oilchem في الصين

مينجزي جاو: نائب رئيس قسم إدارة البتروكيماويات في سينوبك، الصين

لينغ يانغ: رئيس قسم، إدارة التخطيط التنموي في سينوبك، الصين

كيانغ هوانغ: موظف في قسم التخطيط التنموي في سينوبك، الصين

سيميغ وانغ: منسق قسم التعاون الدولي في سينوبك، الصين

ثياو ثياو ليو: رئيس قسم، قسم بحوث التنمية الصناعية في معهد سينوبك لبحوث الاقتصاد والتنمية في الصين

أنيدا دكوستا: منتجة المؤتمرات، الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، الإمارات العربية المتحدة

كوثنيك ديب: مدير قسم في مركز كابسارك، المملكة العربية السعودية

فلورنيس عيد أوكدن: الرئيس التنفيذي وكبير الاقتصاديين، قسم الأبحاث والإستراتيجيات، أرابيا مونيتور، المملكة العربية السعودية

فيليب جالكين: باحث زائر في مركز كابسارك، الاتحاد الروسي

هثنام جمال الدين: مدير مبيعات في الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية، الولايات المتحدة الأمريكية

ليلى لاجيفاردي: محللة أبحاث في أرابيا مونيتور، المملكة المتحدة

ديفيد لاينز: مدير عام GCC، أسترا بوليمرز، المملكة العربية السعودية

جمال ملائكة: الرئيس والمدير التنفيذي للشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية، الولايات المتحدة الأمريكية

أسلم الملا: مدير الإدارة في فوباك، الإمارات العربية المتحدة

دوغلاس نج: مدير عام للإستراتيجية وذكاء السوق، بوروج، سنغافورة

مالك فيصل سيليمازل: باحث أول مشارك في مركز كابسارك، المملكة العربية السعودية

آدم سيميغيسكي: رئيس مركز كابسارك في المملكة العربية السعودية

كولن وارد: باحث زائر في مركز كابسارك - جنوب إفريقيا

نبذة عن الفريق

د. عبد الوهاب السعدون



مدير تنفيذي أول في مجال الكيماويات يتمتع بخبرة تمتد لثلاثة عقود من خلال مناصب مختلفة في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. ويشغل حالياً منصب الأمين العام للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (GPCA) منذ عام 2009. كما كان الدكتور عبد الوهاب خبيراً لدى B20 في المملكة العربية السعودية، حيث قاد مشاركة شركاء المعرفة والشبكات بشأن تطوير السياسات والدعوة وتوجيه إستراتيجية B20 من خلال العمل بشكل وثيق مع رئيس B20. كما أنه حاصل على درجة الدكتوراه في الكيمياء الصناعية من جامعة لندن. أكمل برنامج الإدارة العامة (GMP3) في كلية هارفارد للأعمال (HBS)، في جامعة هارفارد. بالإضافة إلى أنه قام بتأليف كتابين هما: الجزيئات والعقل والمادة: كيف أصبح الخليج العربي مركزاً عالمياً للبتروكيماويات (نُشر باللغة الإنجليزية) ورحلة إلى القيادة: كيف أصبح الخليج العربي مركزاً عالمياً للبتروكيماويات (نُشر باللغة العربية).

دونمي تشن



زميل باحث تتجاوز خبرتها في قطاع الطاقة الصيني وتطوير سياسات التغير المناخي أكثر من 20 عاماً. تجري في المركز أبحاثاً حول تجارة النفط العالمية، والاستثمار في إطار مبادرة الحزام والطريق، وإنتاجية الطاقة الصناعية في المملكة العربية السعودية، وحوكمة الطاقة في الصين. عملت سابقاً في قطاعات حكومية وغير حكومية وفي القطاع الخاص. خلال عملها مستشاراً أول ورئيس قسم الصناعة في وزارة الصناعة في الصين، عملت مع الجهات الصناعية الصينية على تطوير أفضل الممارسات ونشرها في الصين، وصممت خلال عملها مدير لجنة التغير المناخي وبرامج الطاقة في الصندوق العالمي للطبيعة مبادرة المدن المنخفضة الكربون بالشراكة مع الحكومة المحلية والمنظمات الدولية.

كوثييك ديب



زميل باحث في كابسارك وخبير في الاقتصاد التطبيقي، وهو حالياً مسؤول عن تحديد وتفعيل جدول الأعمال البحثي لفريق التنمية الصناعية وتأثيرها على الأسواق. كان في السابق رئيساً للأسواق الغاز العالمية في شركة بريتش بيتروليوم؛ حيث أشرف على التحليل الذي شكل الأساس لاستثمار الغاز الطبيعي وإستراتيجية التجارة الخاصة بهذه الشركة. وقد عمل قبل ذلك في بنك آي دي إف سي؛ حيث شملت مهامه إجراء أبحاث في السياسات واقتصاديات البنية التحتية والبيئية، عالج فيها قضايا البنية التحتية منخفضة الكربون، وخدمات الكهرباء اللامركزية في المناطق الريفية، ونظم النقل العام المتوسطة المنظمة للمدن الصغيرة. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم من المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيورخ، كما أنه أجرى بحثاً في الاقتصاد التطبيقي في جامعة تيري بالهند وأشرف عليها؛ حيث كان مديراً لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال.

فيليب جالكين



باحث زائر في مركز كابسارك، ويهتم في أبحاثه بالجوانب الاقتصادية والسياساتية لإمدادات الطاقة وتجارتها. حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية من جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية للاقتصاد وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كاليفورنيا الجنوبية. وتشمل أبحاثه في المركز تقييم تأثير اتفاقيات الحد من الإنتاج على تدفق الطاقة من خلال نمذجة قطاعات توريد وإنتاج الطاقة، لتساعده على تقديم رؤى حول سياسات إنتاج واستهلاك الطاقة في الصين، وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية.

ثياو مينغ كي



نائب كبير المهندسين ومدير قسم أبحاث التسويق في معهد سينوبك لبحوث الاقتصاد والتنمية. يتمتع بخبرة تمتد لـ 29 عامًا في أبحاث السوق في صناعة البتروكيماويات في الصين، وتحليل سوق النفط الدولي، واستشارات تحسين المصافي وشركة البتروكيماويات. شغل منصب مدير البرنامج المسؤول عن أبحاث الطلب على الطاقة على المدى البعيد في الصين، وتخطيط تطوير صناعة التكرير، ومسودة خطة تحسين جودة البنزين والديزل في الصين، والبحث عن ذروة الطلب على النفط في الصين. كما كان مسؤولاً عن أبحاث السوق وتحسين إنتاج المصافي والخدمات اللوجستية، وتحليلات إستراتيجية تسويق منتجات التكرير لخطة أعمال سينوبك. وهو نائب الأمين العام للجنة النفط والغاز برابطة صناعة البترول والصناعات الكيماوية الصينية (CPCIA) وعضو في مجلس جمعية أبحاث الطاقة الصينية.

مالك فيصل سيليما نخل



مالك باحث مشارك أول في فريق الأسواق والتنمية الصناعية، حيث يركز على سلاسل القيمة للتكرير والبتروكيماويات. وهو مهندس محترف مرخص من كندا (APEGA) والمملكة العربية السعودية (الهيئة السعودية للمهندسين) يمتلك خبرة تزيد عن 10 سنوات في الأعمال الهندسية والنفطية سواء في المكتب أو في الميدان. كما يتمتع بخبرة في القطاعات المعنية بعمليات الاستكشاف والإنتاج والعمليات الوسطى والنهائية في مجال صناعة النفط والغاز بأمريكا الشمالية. ولديه اهتمام كبير بتحسين سلسلة القيمة المتكاملة للهيدروكربون لمساعدة شركات النفط والغاز على تحقيق أقصى قدر من الأرباح. تشمل اهتمامات مالك البحثية تحسين سلاسل القيمة المتكاملة التي تقودها اللوائح الإقليمية والدولية الخاصة بالوقود والانبعاثات والنمو للاقتصادي من بين عوامل أخرى. وطور في كندا مفهوم استخدام أدوات تحليل البيانات مثل التعلم الآلي لتحسين استعداد المنشأة في حالات التوقف عن العمل.

جياو يو



نائب رئيس معهد سينوبك للأبحاث والاقتصاد والتنمية (EDRI) ونائب رئيس الشركة الصينية للاستشارات البتروكيماوية، وهي المسؤولة عن التخطيط الإستراتيجي والبحث لمشاريع معهد سينوبك المهمة. وهي كبيرة الاقتصاديين بدرجة أستاذ وتتمتع بخبرة تزيد عن 20 عامًا في إستراتيجيات الطاقة والبتروكيماويات وأبحاث التسويق. درست نظرية التخطيط الغربي في عام 2011، وطريقة التنبؤ بالسوق كباحث زائر في معهد ستانفورد للأبحاث. وشاركت في إعداد الخطط الخمسية لمعهد سينوبك منذ عام 2000، وعملت كمنظم ومصمم رئيس للخطة الخمسية الثالثة عشر لمعهد سينوبك وخطة عمل معهد سينوبك 2050.

حول المشروع

كان الرئيس الصيني شي جين بينغ أول من أشار إلى مبادرة الحزام والطريق المتطورة في الصين في عام 2013 وأطلقتها الحكومة الصينية رسمياً في مارس 2015 باسم الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وقد تم التركيز عليها عند تحليل تأثير السياسات الصينية على المجتمع الدولي.

يركز هذا المشروع على تقييم التقدم العام للتعاون الثنائي، وتحليل الدور المتغير للاستثمار الخارجي المباشر الذي يركز على الطاقة، ورسم خرائط إمكانات سوق خدمات الطاقة. ويهدف إلى المساعدة في تسهيل التكامل بين مبادرة الحزام والطريق في الصين ورؤية السعودية 2030.



www.kapsarc.org